(المدى) واكبتها منذ بدايتها

أهم الأحداث في الجلسات الأربعين لمحاكمة صدام وأعوانه بقضية الدجيل

بغداد/ المدى

تابع الملايين من العراقيين وغيرهم في الدول العربية والأجنبية عبر شاشات التلفزيون وقائع محاكمة صدام وسبعة من أعوانه في قضية الدجيل والتي كشفت أحداثاً ووقائع كانت (محرمة) التداول بين العراقيين لأنها تظهر قسوة نظام جثم على صدور شعب مغلوب على أمره، لكن التاريخ سجل أحداث الجلسات ووثق جرائم النظام السابق لتطلع عليها أجيال سمعت ذات يوم بـ(الديكتاتور).

(المدى) وثقت أهم ما جاء من وقائع في جلسات محاكمة صدام واستعرضت التسلسل الزمني ابتداءً من الجلسة الأولى في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٥ ولغاية ١٦ تشرين الأول هذا العام حيث حددت موعد النطق بالحكم.

البداية

عقدت الجلسة الاولى في ١٩ من تشرين الأول من العام الماضي في اجواء امنية مشددة برئاسة القاضي رزكار محمد امين وفي هذه الجلسة شكك صدام في شرعية المحكمة قبل ان ينكر هو واخوه برزان وبقية المتهمين التهم الموجهة اليهم باصدار الاوامر بقتل ١٤٨ شخصا من قرية الدجيل.

ورفض صدام تاكيد هويته سائلا القاضي رئيس المحكمة " من أنت .. ما كل هذا الذي يحدث هنا"؟!.

وفي تلك الجلسة جرى تقسيم قفص الاتهام الى ثلاثة اقسام في صفين وجلس صدام بجانب اخيه برزان ثم نائبه طه رمضان ثم البندر ثم مسؤولو حزب البعث السابق في الدجيل وهم عبدالله رويد ودايح وعزاوي ومزهر رويد.

امتناع المحامين

عقدت الجلسة الثانية في ٢٨ تشرين الثاني من العام الماضي وامتنع خمسة محامين من فريق الدفاع عن صدام وعدد من المتهمين من حضور الجلسة احتجاجا على اغتيال اثنين من فريق الدفاع فتأجلت الجلسة حتى الخامس من كانون الأول من العام الماضي.

الشاهد الأول

عقدت الجلسة الثالثة في الخامس من كانون الأول من العام الماضي واستمعت المحكمة الى شهادة اول شهود الاثبات من ضحايا الاعتقالات العشوائية في الدجيل.

وعند بدء الجلسة تعطلت الاجراءات مدة ساعة بسبب مغادرة فريق الدفاع القاعة احتجاجا على رفض القاضي رزكار محمد امين السماح لهم بفرصة عرض مبرراتهم للطعن في شرعية المحكمة.

الجلسة الرابعة

وعقدت الجلسة الرابعة في السادس من كانون الأول وقال القاضي ان جلسة المحكمة ستكون متواصلة لكن صدام قال انه منهك وخاطب القاضي قائلا " اذهب للجحيم انت ومن معك".

الجلسة الخامسة

استؤنفت المحاكمة بجلسة خامسة في السابع من كانون الأول من العام الماضي من دون صدام بعد ان رفض المجيء الى القاعة عقب مشاحنات عنيفة .

إدعاء

عقدت الجلسة السادسة في ٢١ من كانون الأول الماضي وزعم صدام انه تعرض للضرب في المعتقل لكنه ظل خلال الجلسة هادئا وهو يستمع لشهادة اثنين من المشتكين.

هستيريا

وكانت الجلسة السابعة التي عقدت في ٢٢ كانون الأول الماضي جلسة مغلقة ولم يتم بث وقائعها وشهدت الاستماع الى افادة ثلاثة شهود تحدثوا من خلف ستار لحمايتهم.

وشهدت نفس الجلسة أيضا ثورات غضب وهستيريا من برزان التكريتي الذي كان يشكو من أن السلطات تفرض رقابة على التغطية التلفزيونية للمحاكمة ثم تم تاجيل الجلسة الى ٢٤ يناير من العام الجاري.

تغيير القاضي

وصفت الجلسة الثامنة بانها من اكثر جلسات الدجيل صخبا وجرى تاجيلها الى ٢٩ من الشهر نفسه وذكرت مصادر قضائية ان شهود عيان لا يزالون في خارج العراق حيث كانوا يؤدون فريضة الحج.

وفيها تم تغيير القاضي رزكار محمد امين حيث تم تعيين القاضي رؤوف عبد الرحمن قبل يوم من عقدها خلفا للقاضي امين الذي استقال وسط اتهامات بانه متساهل كثيرا مع المتهمين.

وكانت احداث الجلسة صاخبة حيث طرد القاضي عبدالرحمن المتهم صدام من قاعة المحكمة وسبق ذلك انسحاب فريق دفاعه ثم سرعان ما طرد برزان من المحكمة بسبب ما وصف تعمده الاطالة وتضييع وقت المحكمة في عرض شكواه من نوعية العلاج الذي يتلقاه من السرطان.

واتهم القاضي عبدالرحمن فريق الدفاع بدفع المتهمين للظن بان بمقدورهم ابداء ازدرائهم لسلطة المحكمة ومنع احد المحامين من دخول قاعة المحكمة ما دفع بقية فريق الدفاع لمغادرتها.

وانبرى صدام في جدال طويل مع القاضي ثم اخرج في النهاية من القاعة مطرودا بامر من القاضي الذي امر بتعيين اربعة محامين جدد للدفاع عن صدام غير ان اثنين من المتهمين وهما طه رمضان وعواد البندر قالا انهما لم يوافقا على ذلك وغادرا المحكمة.

مواصلة

اعلن القاضي عبدالرحمن في الجلسة التاسعة في الاول من شباط انه سيواصل المحاكمة على الرغم من تغيب صدام عن حضورها كما قاطع هذه الجلسة خمسة متهمين اخرين اضافة الى فريق الدفاع الذي طالب بتنحية القاضي عبدالرحمن.

طرد

وعقدت الجلسة العاشرة في الثاني من شباط وقام القاضي عبد الرحمن بطرد ثلاثة متهمين اخرين لعدم انضباطهم وتعمدهم اثارة الفوضى ليلتحقوا بالمتهمين الرئيسيين الذين طردوا في وقت سابق من المحاكمة وواصل القاضي الاستماع الى الشهود من دون حضور المتهمين.

وبعد الاستماع لشاهدين اثنين أجلت المحاكمة لمدة عشرة أيام.

فوضى وصخب

وعاد في الجلسة الـ(١١) التى عقدت في ١٣ شباط الماضي الصخب والفوضى الى قاعة المحكمة بعودة صدام الذي جلب بامر من القاضي عبدالرحمن مرغما في اعقاب مقاطعته جلسات سابقة برفقة اعوانه السبعة الذين يحاكمون معه.

وردد صدام شعارات مناهضة للولايات المتحدة والقاضي عبدالرحمن حيث اصر على ضرورة تنحيته لانه (ليس محايدا) فيما رد القاضي قائلا " ينص القانون على أنه في حال رفض المتهمين حضور جلسات المحكمة فمن حق المحكمة ارغامهم على الحضور". وفي هذه الجلسة فوجيء صدام حين استدعى الادعاء العام مدير مكتبه احمد خضير للشهادة لكنه سرعان ما تنفس الصعداء حين اشتكى خضير وشاهد اخر هو المدير السابق لجهاز الاستخبارات الخارجية حسن العبيدي من إنهما ارغما على الادلاء بشهاداتيهما.

ملابس داخلية

اما الجلسة الـ(١٢) التى عقدت في الـ ١٤ من شباط الماضي فقد بدات بصياح المتهمين حيث اعلن صدام انه وبقية المتهمين اضربوا عن الطعام قبل ثلاثة ايام احتجاجا على ما وصفها بالطريقة التي تعاملهم بها المحكمة.

وفاجا برزان الراي العام والمتابعين للمحكمة حين اصر على الحضور الى قاعة المحكمة بملابس داخلية طويلة وجلس معطياً ظهره للقاضي تعبيرا عن رفضه لسير المحاكمة .

وفي هذه الجلسة حضر ضابطان سابقان من المخابرات احدهما ادلى بافادته من خلف ستار بينما تحدث الضابط الثاني علانية دون اخفاء هويته كما مثل امام المحكمة وزير الثقافة في نظام صدام وسكرتيره الشخصي لدى وقوع جريمة الدجيل وهو حامد يوسف حمادي .

وواجهه رئيس الادعاء العام جعفر الموسوي بوثيقة توصي بتخصيص مكافات لستة مسؤولين لدورهم في اعتقالات الدجيل ومكتوب عليها كلمة "يعتمد" ولدى سؤاله عن صاحب الخط الوارد في الكتاب اجاب انه "يبدو مثل خط صدام".

وبدأ برزان بالدفاع عن نفسه مصرا على انه امر باطلاق سراح الموقوفين في الدجيل وانه لا علاقة له بهذه القضية .

حقائق مدهشة

وشهدت الجلسة الـ(١٣) التى عقدت في ٢٨ شباط الماضي عودة فريق الدفاع عن صدام واعوانه لاول مرة بعد مقاطعتهم المحكمة لمدة شهر بسبب اتهام رئيس المحكمة بالتحيز.

وكرر فريق الدفاع مداخلته بالدعوة الى تنحية رئيس المحكمة ورئيس الإدعاء العام وتاجيل المحاكمة لكن رئيس المحكمة رفض التنحي مما حدا باثنين من كبار اعضاء فريق الدفاع الى الانسحاب من المحكمة.

وعرض رئيس الادعاء العام جعفر الموسوي مذكرة ادارية مؤرخة بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٨٤ وقال انها تحمل توقيع صدام بالمصادقة على احكام الاعدام في حق ١٤٨ من سكان الدجيل ما اثار دهشة صدام من ظهور الوثيقة.

كما عرض الموسوي وثيقة اخرى قال انها تحمل توقيع المتهم عواد البندر .

اعتراف بالمسؤولية

وشهدت الجلسة الـ(١٤) التى عقدت في الاول من آذار الماضي تطورا مثيرا حين اعلن صدام انه يتحمل وحده المسؤولية عن الاعمال التي حدثت في الدجيل وانه لاينبغي للمحكمة ان تحاكم بقية المتهمين معه.

وبدات الجلسة هادئة حيث انصت صدام حسين والمتهمون الاخرون معه للادلة التي ساقها الادعاء العام وحضر فريق الدفاع الجلسة عدا محاميين انسحبا بعد بدء الجلسة .

واعترف صدام قبيل رفع القاضي للجلسة بمسؤوليته عن تجريف حقول الاشخاص الذين توفوا لكنه نفى ارتكاب اي جرائم.

وقدم جعفر الموسوي مزيدا من الوثائق والمخاطبات الرسمية التي يدعي انها تورط المتهمين في قضية الدجيل كما كشف عن كتاب رسمي يحمل هامشا كتبه صدام يتعلق بخطا اعدام اربعة اشخاص ابرياء والافراج عن اثنين اخرين بالخطا بدلا عنهم .

واظهر كتاب اخر ان نحو ٥٠ محتجزا لقوا حتفهم خلال عمليات الاستجواب والاستنطاق وليس عن طريق الشنق.

الجلسة ١٥

وفي الجلسة الـ١٥ التى عقدت في١٢ من آذار الماضي بدات المحكمة بالاستماع الى افادات المتهمين كما مثل امام المحكمة متهمان اخران هما علي دايح علي وعبدالله كاظم رويد والد المتهم مزهر رويد وكان الاخير بدوره مسؤولا سابقا في حزب البعث المنحل بالدجيل ونفى علاقته باي اعمال مخالفة للقانون.

إقرار

وواصلت المحكمة في الجلسة الـ(١٦) في ١٣ من آذار الماضي الاستماع الى افادات المتهمين حيث اقر المتهم عواد البندر بانه اصدر احكاما باعدام ١٤٨ مواطناً من بلدة الدجيل لكنه اضاف ان الاحكام صدرت "طبقا للقانون" فيما نفى متهم اخر هو محمد عزاوي مسؤوليته عن احتجاز اي شخص من الدجيل .

وشهدت الجلسة الـ(١٧) المنعقدة في ١٥ آذار الماضي دفاع صدام عن نفسه والذي بدا بالتهجم على المحكمة واصفا اياها بال" مهزلة ".

كاذب

وحذره القاضي من تحويل المحكمة الى منبر سياسي لكنه واصل خطبة سياسية وسرعان ما انقطع البث التلفزيوني واغلقت السماعات عن الصحفيين.

واجل القاضي عبدالرحمن الجلسة الى يوم الخامس من نيسان الماضي فيما شهدت الجلسة ايضا نفي برزان علاقته بالاحكام الصادرة بحق المتهمين بتدبير احداث الدجيل.

وقال برزان انه زار الدجيل مرة واحدة فقط بعد محاولة اغتيال صدام زاعما انه انتقد خلال هذه الزيارة لجوء قوات الامن الى اعتقالات وصفها بغير الضرورية وامر بالافراج عن الموقوفين.

لكن الادعاء العام كان قد قدم رسالة من برزان الى صدام يؤكد فيها ان الضباط في المخابرات انجزوا عملهم ويقترح فيها تكريمهم تقديرا للعمل الذي قاموا به في الدجيل فيما نفى برزان ان يكون التوقيع الموجود على الورقة هو توقيعه زاعما انه مزور .

استنجاد

وعقدت الجلسة الـ(١٨) في الخامس من نيسان الماضي ورفض صدام عند استجوابه للمرة الاولى داخل المحكمة الادلة التي سيقت ضده قائلا انها مزورة. وعرض الادعاء العام بطاقات هوية تخص ٢٨ عراقيا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أعدموا بموافقة صدام علما أن القوانين المعمول بها في عهد نظامه كانت تنص على أن ادنى سن لتنفيذ حكم الاعدام هو ١٨ سنة.

وارجع صدام سبب قوله إلى ان الادلة مزورة وان بطاقات الهوية يمكن تزويرها كما اتهم الشهود الذي شهدوا ضده بانهم مرتشون ودخل في مشادة كلامية مع القاضي عبد الرحمن. وطالب صدام باللجوء الى هيئة دولية من الخبراء لفحص التواقيع التي تخص اصدار الاوامر بالمصادقة على احكام الاعدام ضد المتهمين بتنظيم محاولة اغتياله على حد تعبيره للتاكد من صحتها.

وفي هذه الجلسة طرد القاضي عبدالرحمن المحامية اللبنانية بشرى الخليل لمحاولتها ازدراء الهيئة القضائية وتعمدها اثارة الفوضى.

وثيقة

وعقدت الجلسة الـ(١٩) في السادس من نيسان الماضي واعلن القاضي عبدالرحمن تأجيل جلسات المحكمة الى الثاني عشر من نيسان فيما شهدت الجلسة مناقشة المتهم عواد البندر بالادلة والوثائق التي قدمها الادعاء العام .

وقدم الادعاء العام وثيقة تعود الى عام ١٩٨٥ بتوقيع البندر وهي عبارة عن مقترح من البندر مرفوع الى ديوان رئاسة الجمهورية يقترح فيها انزال عقوبة الاعدام بحق من يشتم ويسب بكلام جارح ما وصفه "مقام السيد الرئيس" في اشارة الى المتهم صدام حسين.

تأجيل

ورفعت الجلسة الـ(٢٠) التى عقدت في الـ(١٢) من نيسان الماضي بعد عشر دقائق على بدئها بسبب عدم حضور خبراء الادلة الجنائية الذين كان من المقرر ان يقدموا تقريرا حول مطابقة خطوط المتهمين مع تلك التي ذكر الادعاء انها عائدة لهم.

وكان القاضي عبد الرحمن قد أعلن في بيان أصدره قبل يوم من عقد تلك الجلسة أن صدام لن يمثل أمام هيئة المحكمة.

قراءة التقرير

وعقدت الجلسة الـ(٢١) في ١٧ نيسان الماضي وتمت قراءة تقرير خبراء الخطوط والذي اكد صحة توقيع صدام حسين اوامر اعدام ١٤٨ شخصا من سكان بلدة الدجيل .

وتلا الادعاء العام تقريرا للجنة التي كلفتها المحكمة يؤكد ان التوقيع الموجود على اوامر الاعدام يطابق خط صدام.

واعترض فريق الدفاع زاعما ان الخبراء غير محايدين لارتباطهم بوزارة الداخلية ودعا الدفاع الى هيئة دولية.

ثم اجلت المحاكمة الى ١٩ من نيسان الماضي لمنح الخبراء مزيدا من الوقت لفحص التواقيع المنسوبة الى صدام وبرزان .

تأكيد

واعلن القاضي رؤوف عبدالرحمن في بداية الجلسة الـ(٢٢) في ١٩ نيسان الماضي ان لجنة للخبراء اكدت بشكل قاطع مطابقة التواقيع على اوامر الاعدام التي شملت ١٤٨ من سكان البلدة لتوقيع صدام.

كما اعلن القاضي التثبت من توقيع برزان في حين نفى برزان ذلك وقال ان الوثائق مزورة واتهم الادعاء بما وصفه "استخدام جميع الوسائل لادانة المتهمين" وواصل فريق الدفاع تشكيكه بحيادية لجنة خبراء الخطوط لكن القاضي اكد حياديتها.

قرص صوتي

وعقدت الجلسة الـ(٢٣) في ٢٤ من نيسان الماضي وقدم الادعاء العام في المحكمة قرصا صوتيا جديدا كدليل اتهام ضد المتهمين صدام وطه رمضان يشير الى تورطهما في عمليات تجريف اراضي الدجيل.

وطبقا لما جاء في القرص فان المتهم طه يوضح لصدام انه تم العمل على اقتلاع البساتين في مدخلي بلدتي الدجيل وبلد بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها صدام هناك.

مذنب

وعقدت الجلسة الـ(٢٤) في ١٥ أيار الماضي وامتنع صدام عن اعطاء اي جواب حول ما اذا كان بريئا او لا بعد قراءة القاضي لائحة الاتهام المفصلة مختتما بذلك قضية الادعاء.

ولدى سؤال القاضي لصدام عما اذا كان مذنبا اجاب " لا استطيع القول مجرد نعم أم لا".

ووجه في هذه الجلسة الاتهام الى صدام وأخيه برزان باصدار الاوامر بقتل ١٤٨ شخصا من أهالي الدجيل في المرحلة الاخيرة من الحملة التي اعقبت محاولة الاغتيال كما اتهما باصدار امر بقتل تسعة اشخاص في الايام الاولى مما سميت انذاك حملة الدجيل.

وضمت لائحة الاتهام تهما اخرى من بينها وقوفهما وراء الاعتقال غير القانوني لـ٣٩٩ شخصا فضلا عن عمليات تعذيب ضد نساء واطفال وتدمير عدد من الحقول.

ووجه القاضي لوائح الاتهام ضد المتهمين الثمانية جميعهم والذين اصروا على براءتهم او رفضوا تلك التهم .

ورفض احد اعوان صدام الشهادة لصالح المتهم صدام في قضية الدجيل فيما تلا القاضي عبدالرحمن طلب المتهم سعدون شاكر بعدم الشهادة في قضية الدجيل لصالح صدام .

غياب صدام

وبدات الجلسة الـ (٢٥) التى عقدت في ١٦ أيار الماضي بالاستماع الى شهود الدفاع حيث دعا محامو الدفاع شهودا ادلوا بشهاداتهم بشان ثلاثة من المتهمين الثانويين وهم عبدالله كاظم رويد وابنه مزهر وكذلك محمد عزاوي علي.

ولم يحضر صدام وبقية المتهمين الرئيسيين الجلسة حيث رات المحكمة ان تستمع الى افادات شهود الدفاع على شكل اقسام .

شهود

وواصلت المحكمة فى الجلسة الـ(٢٦) في ١٧ أيار الماضي الاستماع الى شهود الدفاع وسمح القاضي للدفاع بدعوة صدام وبرزان كشاهدي دفاع عن المتهم طه رمضان.

طرد محامية

وفي الجلسة الـ(٢٧) التى عقدت في ٢٢ أيار الماضي عادت المحامية بشرى الخليل التي تترافع عن صدام الى الدخول في مشادة كلامية مع القاضي عبدالرحمن والذي لجا الى طردها ثانية متهما اياها بعدم الانضباط واحتج صدام على اجراء القاضي لكنه طلب من صدام السكوت.

وفي هذه الجلسة حضر ثلاثة شهود دفاع هم سبعاوي ابراهيم التكريتي وهو اخ غير شقيق لصدام والذي استدعي للشهادة لصالح برزان .

كما تحدث شاهد اخر لصالح برزان من خلف ستارة اما الشاهد الثالث فهو من العاملين السابقين في (محكمة الثورة) الاستثنائية ونفى في شهادته ان الـ ١٤٨ شخصا الذين اعدموا بعد محاولة اغتيال صدام عام ١٩٨٢ لم يحاكموا محاكمة عادلة.

عزيز وحمود

وشهدت الجلسة الـ(٢٨) التى عقدت في ٢٤ أيار الماضي اول ظهور علني ولكن كشاهد دفاع لنائب صدام في رئاسة الوزراء طارق عزيز وقد دافع عن صدام واصفا اياه بالزميل ورفيق نضال على مدى عشرات السنين.

وزعم عزيز ان المتهمين ابرياء وليسوا بمذنبين في قضية اعدام ١٤٨ من اهالي الدجيل لان من حق الدولة انزال العقوبة في مثل هذه الحالات .

كما شهدت الجلسة ظهور سكرتير صدام ومرافقه الشخصي عبد حمود الذي قدم تفصيلا عن كيفية تنفيذ محاولة الاغتيال كونه كان يرافق صدام انذاك.

محكمة عادلة

وفي الجلسة الـ(٢٩) التى عقدت في ٢٩ أيار الماضي استمعت المحكمة الى شهادة اثنين من شهود الدفاع عن عواد البندر وقالا ان محكمة الثورة كانت عادلة وادليا بشهاداتيهما من خلف ستارة.

مزاعم

وزعم شاهد دفاع عن صدام لم يعرف بهويته في الجلسة التى عقدت في الـ(٣٠) من أيار الماضي ان ٢٣ من مجموع ١٤٨ من أبناء الدجيل الذين ذكر أنهم أعدموا بتهمة علاقتهم بمحاولة لاغتيال صدام حسين لايزالون احياء.

وطلب القاضي من فريق الدفاع تقليص عدد الشهود مذكرا ان نوعية الشهادات لا عددها هي الاكثر اهمية بالنسبة للمحكمة ورئاستها .

وفي الجلسة الـ(٣١) التى عقدت في ٣١ أيار الماضي اتهم فريق الدفاع هيئة الادعاء العام بانها تختلق الادلة الامر الذي نفاه وبشدة الادعاء العام وطالب بالتحقيق في هذه الاتهامات.

وزعم شاهد لم يعرف بهويته ان المدعي العام جعفر الموسوي عرض عليه رشوة قيمتها ٥٠٠ دولار لاعطاء شهادة مزورة وقال ان عائلته تعرضت للتهديد.

وطالب الادعاء العام باقامة دعوى على هذا الشاهد وعرض الدفاع اثناء الجلسة قرصا مدمجا لاظهار تناقض في شهادة احد شهود الاثبات حيث ظهر في القرص احد شهود الدفاع الرئيسيين واسمه علي الحيدري وهو يشيد بالذين حاولوا اغتيال صدام في الدجيل وسبق للحيدري ان قال للمحكمة في كانون الأول الماضي انه لم تكن هناك محاولة ضد صدام.

وفجر رئيس الادعاء العام مفاجأة في قاعة المحاكمة حين احضر شبيها له كان رئيس فريق الدفاع ظهر في شريط تلفزيوني بثته قناة (العربية) يقول انه المدعي العام جعفر الموسوي وقد خالف القوانين وحضر حفلا في الدجيل مع عدد من المشتكين نظمته هيئة دينية واكد الشبيه انه هو من حضر الحفل وليس الموسوي.

استدعاء شاهدين

وفي الجلسة الـ(٣٢) التى عقدت في الخامس من حزيران الماضي شكك فريق الدفاع عن صدام في صحة الوثائق المقدمة لهيئة المحكمة وطالب بايقاف المحاكمة حتى يتسنى له التحقق.

كما احتج فريق الدفاع على اعتقال شهود الدفاع الاربعة الذين تم ايقافهم بدعوى الادلاء ببيانات غير صحيحة وهم الشهود الذين اتهموا الادعاء بتقديم رشى وقدموا لائحة مزورة لاسماء معدومين زعموا انهم احياء.

وفي هذه الجلسة استدعت المحكمة شاهدين للشهادة لصالح علي دايح الذي يحاكم بتهمة تقديم قوائم للسلطات الامنية العراقية انذاك تضم اسماء الاشخاص الذين ينبغي اعتقالهم خلال عمليات التمشيط الامني التي تعرضت لها الدجيل.

محام أجنبي

وعقدت الجلسة الـ(٣٣) في ١٢ حزيران الماضي وعاد صدام واعوانه الى الانفعال ثانية وبدأ صدام واخوه برزان بالهتاف لدى دخولهما قاعة المحكمة الامر الذي دفع القاضي عبدالرحمن الى طرد برزان وشهدت الجلسة ايضا طلب محامي الدفاع كورتيس دوبلر رئيس المحكمة بمنح هيئة الدفاع مزيدا من الوقت حتى تتمكن من اعداد دفاعه.

وذكر دوبلر ان فريق الدفاع وضع في موقف صعب جراء الطريقة التي تدار بها المحاكمة .

وفي هذه الجلسة قال القاضي عبد الرحمن انه تم اتخاذ اجراءات بحق شهود الدفاع الاربعة الذين اعتقلوا بسبب اتهامهم هيئة الادعاء بمحاولة رشوتهم للادلاء بشهادات مزورة.

١٠٠ شاهد

وافتتح القاضي عبدالرحمن الجلسة الـ(٣٤) التى عقدت في ١٣ حزيران الماضي بالقول انها ستكون آخر جلسة تخصص لشهود الدفاع للادلاء بشهاداتهم ووبخ فريق الدفاع للجوئه الى ما وصفه "نقاشات عقيمة لا حد لها".

وقال "احضرتم ٦٢ شاهدا حتى الان فاذا كان هذا العدد غير كاف للدفاع عن موكليكم فان احضار ١٠٠ شاهد لن يكون ذا جدوى".

إنزال العقوبة

وطالب رئيس هيئة الادعاء العام جعفر الموسوي في مرافعته النهائية خلال الجلسة الـ٣٥ في ١٩ حزيران الماضي بانزال عقوبة الاعدام بكل من صدام واخيه برزان والمتهم طه ياسين رمضان.

كما طالب الموسوي باسقاط التهم عن المتهم محمد عزاوي وتخفيفها عن بقية المتهمين فيما طلب بفرض اقصى عقوبة على المتهم عواد البندر.

مقاطعة

واعلن المتهم صدام في الجلسة الـ(٣٦) التى عقدت في ١٠ تموز الماضي انه سيقاطع المحاكمة.

كما اعلن خلال هذه الجلسة محامو صدام واعوانه انهم سيقاطعون جلسات المحاكمة حتى تتحسن اجراءات الامن الخاصة بهم وتلبية مطالبهم احتجاجا على اختطاف وقتل زميل لهم هو محامي صدام خميس العبيدي الذي كان قد قتل في حزيران الماضي ليكون ثالث محام في فريق الدفاع يقتل منذ بداية المحاكمة.

وفي هذه الجلسة واصل محاميان لمتهمين ثانويين هما علي دايح ومحمد عزاوي الادلاء بمرافعتهما الختامية.

دعوة

وعقدت الجلسة الـ(٣٧) في ١١ تموز الماضي واحضر جميع المتهمين الى المحكمة غير انهم عزلوا في قاعة ثانية وتم احضارهم الى قاعة المحاكمة واحدا تلو الاخر وحسب بدء مرافعات موكليهم.

واعلن القاضي عبدالرحمن تاجيل جلسات المحاكمة حتى ٢٤ تموز داعيا فريق الدفاع لانهاء مقاطعتهم لهيئة المحكمة لان ذلك يضر بمصالح موكليهم.

دموي

وفي هذه الجلسة ادلى محامو عبد الله كاظم ارويد وابنه مزهر بمرافعاتهم الختامية.

واستؤنفت الجلسة الـ(٣٨) في ٢٤ تموز الماضي في غياب صدام الذي كان في المستشفى بسبب اضرابه عن الطعام في وقت واصل فيه فريق الدفاع مقاطعته المحاكمة بدعوى ان مطالبه من اجل محاكمة عادلة لم تلب. وفي هذه الجلسة وجه القاضي عبدالرحمن كلاما شديد اللهجة لبرزان واتهمه بان يديه "ملطختان بدماء العراقيين" قبل ان يعلن تاجيل المحاكمة.

إضراب عن الطعام

وشهدت الجلسة الـ(٣٩) التى عقدت في ٢٦ تموز الماضي عودة صدام الى قاعة المحكمة والذي زعم "انه جلب الى القاعة مرغما من على سريره في المستشفى" وطالب الموافقة على شروط فريق دفاعه مشيرا الى انه اضرب عن الطعام تضامنا معهم ليشعر المسؤولين بجدية مطالبه وقال صدام انه يرفض الحضور لتلك الاسباب وان اي محام ينتدب للدفاع عنه هو محامي الشعب وطلب من القاضي ان يعدم رميا بالرصاص لانه على حد ادعائه قائد عسكري رافضا ان ينفذ حكم الاعدام فيه شنقا.

وبدا صدام في هذه الجلسة هزيلا بسبب اضرابه عن الطعام وعينت المحكمة محامين للدفاع عن صدام بعد مقاطعة فريق دفاعه الجلسات لكن صدام قال انه يرفض المحامين الذين انتدبتهم المحكمة.

الجلسة الأخيرة

ورفض صدام حضور الجلسة الـ(٤٠) التى عقدت في ٢٧ تموز الماضي كما لم يحضر عدد اخر من المتهمين غير ان اثنين من المتهمين الرئيسيين كانا هناك هما طه ياسين رمضان الذي رفض أن تعين له المحكمة محاميا يمثله وعواد البندر.

وقاطع محامو رمضان الجلسة كما رفض خدمات خمسة محامين معينين من قبل المحكمة وقال انه سيدافع عن نفسه لان المحكمة فشلت في حماية فريق الدفاع عنه.

وقرر القاضي في هذه الجلسة تاجيل المحكمة الى يوم الـ(١٦) من تشرين الأول بعقد جلسة يحدد بموجبها موعد النطق بالحكم في قضية الدجيل.

وفي جلسة وصفت بانها غير اعتيادية عقدت في الـ(١٦) من تشرين الأول الماضي قررت المحكمة تحديد يوم الخامس من تشرين الثاني موعدا مرجحا للنطق بالحكم وللجلسة المقبلة .